المعهد الديمقراطي الوطني

NDI

نعمل من أجل ديمقراطية ناجحة

المعهد الديمقراطي الوطني منظمة غير حزبية وغير حكومية تسعى إلى تلبية توق آتٍ من كافة أقطار العالم للمشاركة المدنية الشعبية، ولأنظمة سياسية منفتحة وتنافسية، ولقيام حكومات ذات تمثيل صحيح وخاضعة للمساءلة.

عمل المعهد الديمقراطي الوطني، منذ تأسيسه في العام ١٩٨٣، وبالتعاون مع شركائه المحليين، على إنشاء المؤسسات والممارسات الديمقراطية وتعزيزها، من خلال بناء المنظمات السياسية والمدنية، وحماية الانتخابات، وتشجيع المشاركة المدنية، فضلاً عن الانفتاح والمساءلة في الحكم. وبفضل فريق من الموظفين والمتطوعين المتمرسين في مجال السياسة من أكثر من مئة دولة، نجح المعهد الديمقراطي الوطني في جمع أفراد ومجموعات بهدف تبادل الأفكار والمعارف والتجارب والخبرات. من هذا المنطلق، يتسنّى للشركاء أن يتعرّفوا عن كثب إلى أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية على الصعيد العالمي، بغية تكييفها بما يتوافق مع حاجات بلادهم. في هذا الإطار، تؤكّد المقاربة المتعددة الجنسيات التي يتّبعها المعهد الديمقراطي الوطني عدم وجود نموذج واحد للأنظمة الديمقراطية إنّما تَشارُك كلّ الديمقراطيات بعض المبادئ الجوهرية.

إنّ عمل المعهد بدعم المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يشجّع على تطوير أقنية تواصل مؤسساتية بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المنتخبين، ويعزّز قدرة هؤلاء على تحسين مستوى الحياة بالنسبة إلى كافة المواطنين.

> الديمقراطية ليست أبداً إنجازاً نهائياً.
> هي دعوةٌ لجهدٍ لا يعرف التعب.
>
> جون ف. كينيدي

المعهد الديمقراطي الوطني
مجلس الإدارة
واللجنة الاستشارية العليا

مجلس الإدارة

مادلين ك. أولبرايت، رئيسة المجلس
رايتشل هوروفيتز، نائب الرئيسة
مارك ب. نايتنسون، نائب الرئيسة
كينيث ف. ميلي، أمين السرّ
يوجين إدنبرغ، أمين الصندوق
كينيث د. ووكلاك، رئيس المعهد

دوغلاس أهلرز
برنارد و. أرونسُن
ج. براين أتوود
هاريت س. بابيت
إلبرانيث فريلي باغلي
إرسكين بولز
جون باغيت كلمبوكيدس
طوماس أ. دانيل
باربارا ج. إيسترلنغ
جيرالدين أ. فيرارو
سام جيجدنسون
باتريك ج. غريفين
شيرلي روبنسون هول
هارولد هونغجو كوه
بيتر كوفلر
نات لاكور
روبرت ج. ليبراتور
جودیث أ. ماكهايل
كونستانس ج. ميلستاين
مولي رايزر
نيكولاس أ. راي
سوزان أ. رايس
نانسي ه. روبن
إيلين ك. شوكاس
برين سايمون
مايكل ر. ستيد
موريس تاميلسمان
أرتورو فالنزويلا
مارك ر. وارنر

رؤساء فخريون
بول ج. كيرك الابن
والتر ف. موندال
تشارلز ت. مانات

اللجنة الاستشارية العليا

ويليام ف. ألكساندر
مايكل د. بارنز
جون برادماس
بيل برادلي
إيمانويل كليفر الثاني
ماريو م. كووومو
باتريشيا م. دريان
كريستوفر ج. دود
مايكل س. دوكاكيس
مارتن فروست
ريتشارد ن. غاردنر
ريتشارد أ. غيبهاردت
جون ت. جويس
بيتر ج. كيلي
بول ج. كيرك، الابن
إليوت ف. كوليك
جون لويس
دونالد ف. ماكهنري
أبنر ج. ميكفا
تشارلز س. روب
ستيفن ج. سولارز
ثيودور س. سورنسن
إستيبان أ. طوريس
آن ويكسلر
أندرو ج. يونغ

NDI
المعهد الديمقراطي الوطني
للشؤون الدولية

٢٠٣٠ شارع م، شمال غرب، الطابق الخامس
واشنطن العاصمة، ٢٠٠٣٦-٣٣٠٦
هاتف: ٥٥٠٠ ٧٢٨ ٢٠٢
فاكس: ٥٥٢٠ ٧٢٨ ٢٠٢
www.ndi.org

تعزيز الديمقراطية
من خلال تبادل المعلومات

أصدر المعهد الديمقراطي الوطني، منذ تأسيسه، العديد من المواد التدريبية والكتيّبات والتقارير التي تساعد في تبادل المعلومات والخبرات والتجارب. وقد واكب تطوّر الاتصالات الإلكترونية، حيث ساعد شركاءه على إنشاء مواقعهم الإلكترونية، وغيرها من الوسائل الإلكترونية التي تقرّب بين الناس وتساهم في تشارك المعارف. أمّا الموقع الإلكتروني الخاصّ بالمعهد (ndi.org)، فيحوي معلوماتٍ استقاها من القارات الخمس التي ينشط فيها.

> ...إنّ الجهود الرامية إلى تحقيق وعد الديمقراطية قد تكون بطيئةً وشاقةً ومخيّبةً للآمال. فلا شيء يضمن نجاح هذه المساعي. لذا، على من يرغب فعلاً في حياة حرّة أن يثبت التزامه بالديمقراطية، لا مرّة واحدة فحسب بل مراراً وتكراراً.
>
> مادلين ك. أولبرايت، رئيسة مجلس إدارة المعهد الديمقراطي الوطني

عربون تقدير وجوائز
للمدافعين عن الديمقراطية

يقدّم المعهد الديمقراطي الوطني سنوياً جائزة دبليو أفريل هاريمان للديمقراطية، إلى فرد أو منظمة أثبتت عن التزام مستدام بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن الحائزين على هذه الجائزة في الماضي: الرئيسة الليبيرية إيلين جونسون سيرليف؛ والأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي أنان؛ ومنظمة الدول الأميركية؛ وقادة الأحزاب السياسية الثمانية الذين فاوضوا على اتفاق السلام في إيرلندا الشمالية؛ ورئيس مشروع فاريلا أوزوالدو بايا من كوبا؛ والزعيمة الديمقراطية البورمية أونغ سان سو شي؛ ورئيس الجمهورية التشيكية السابق فاتسلاف هافل؛ ووزير الخارجية البولندي الراحل برونيسلاف غيريك؛ ورئيس تيمور الشرقية السابق كزانانا غوسماو؛ وحركة انتخابات ١٩٨٨ الحرة في تشيلي؛ ورئيس الوزراء الجيورجي الراحل زواب زفانيا؛ والرئيسان السابقان بيل كلينتون وجيمي كارتر؛ ونائب الرئيس السابق والتر مونديل؛ وأعضاء مجلس الشيوخ إدوارد كينيدي، جوزيف بايدن، ريتشارد لوغار، وجورج ميتشل؛ والرئيس الراحل للاتحاد الأميركي للعمل ومجلس المنظمات الصناعية لاين كيركلاند؛ وليندا بيبل والراحل بيتر بيبل من مؤسسة أبي بيبل في جنوب أفريقيا؛ والسفيرة لدى الأمم المتحدة مادلين ك. أولبرايت.

أمّا منحة مادلين ك. أولبرايت، فقد أُنشئت عام ٢٠٠٥، وهي تنبثق من مبادرة "فوزوا مع النساء" التي أطلقها المعهد الديمقراطي الوطني لتكريم المنظمات التي برهنت عن سعيٍ حثيث لمنح المرأة دوراً أكبر في الحياة السياسية والمدنية. وتهدف المنحة، التي تبلغ قيمتها ٢٥ ألف دولار، إلى دعم مبادراتٍ محددة ترمي إلى تعزيز مشاركة المرأة في السياسة. ومن الحائزين على هذه المنحة في الماضي: المؤتمر الحزبي السياسي للنساء في أندونيسيا؛ ومبادرة مواطنات موستار في البوسنة والهرسك؛ ومجموعة ٥٠/٥٠ في سيراليون.

تحظى برامج المعهد الديمقراطي الوطني بدعمٍ من الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ووزارة الخارجية الأميركية، وغيرها من وكالات التنمية العالمية والهبات الخاصة. فالمعهد الديمقراطي الوطني هو مؤسسةٌ لا تتوخى الربح المادي وهي من نوع 501(c)(3). تُحسم المساهمات المقدّمة له من الضرائب.

تقارير من مختلف أنحاء العالم

لعل أفضل طريقة لسرد مسيرة المعهد الديمقراطي الوطني هي من خلال تسليط الضوء على برامجه وإنجازاته في الدول التسع والسبعين حيث يزاول نشاطاته. فلا يخفى على أحد أن المعهد يضع على قمة أولوياته بناء المؤسسات على المدى الطويل، كشرط جوهري لتحقيق الحكم الديمقراطي والاستقرار والازدهار. في ما يلي بعض الأمثلة:

ساعد برنامج المنتدى المدني التابع للمعهد الديمقراطي الوطني أكثر من مئتي ألف شخص في **هايتي** على الاستعلام عن حقوقهم ومسؤولياتهم كمواطنين. فشكّل أكثر من ١٨٠ فريق عمل محلي، لتحسين مستوى الحياة في هذه المجتمعات. وهكذا استطاعت اللجان، بالتعاون مع المسؤولين المنتخبين، أن تبني المستوصفات والمدارس والطرقات؛ كما عملت على مشاريع إعادة التحريج وحفظ التربة ومستجمعات الأمطار، وزادت من نسبة الوصول إلى مياه الشفة. وزرعت الحدائق العامة. وتقوم منتديات مدنية مماثلة، هي في طور التطبيق في عدّة دول شديدة الفقر أو خارجة من نزاع مسلّح، بالتشجيع على المصالحة والإثبات أنّ المشاركة في العملية الديمقراطية تحسّن من معايير الحياة.

في شوكو، **كولومبيا**، وهي ولاية تقطنها غالبية من الكولومبيين من أصل أفريقي تقوّضت أسس الديمقراطية في البلاد بفعل سنوات طويلة من الفقر والعنف والأمية والفساد والإهمال. في هذا السياق، يعمل المعهد الديمقراطي الوطني على تعزيز الحكم الديمقراطي، من خلال مساعدة أهالي شوكو على التنظيم السياسي في ما بينهم، ومساءلة المسؤولين المنتخبين. وقد تعاون المعهد، خلال الانتخابات البلدية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، مع عشرة أحزاب سياسية لمكافحة شراء الأصوات وتنظيم النقاشات بين المرشحين وتدريب مراقبي العملية الاقتراعية. أما بعد الانتخابات، فقد ساعد المعهد الديمقراطي الوطني المواطنين على عرض الخيارات المرتبطة بالسياسات العامة على الحاكم المنتخب. وبعد أن اعتلى هذا الحاكم منصبه، طلب من المواطنين أن يشاركوا في وضع الخطط التنموية الخاصة بالمنطقة.

إلى جانب ذلك، ساهمت مراقبة الانتخابات وتوعية الناخبين، على يد الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، في نجاح الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في **سيراليون** عام ٢٠٠٧ بشكل سلمي؛ وهي الثانية من نوعها بعد حرب أهلية طويلة ودامية استمرّت زهاء عقدٍ من الزمن. كما عمل المعهد مع حوالى ٣٠٠ مراقب انتخابيّ من أنصار الأحزاب، ما ليثوا أن درّبوا بدورهم آلاف الناشطين على مراقبة الإجراءات المعتمدة في يوم الانتخابات، من جهتها، وزّعت منظمة مراقبة الانتخابات الوطنية، وهي المنظمة الشريكة للمعهد الديمقراطي الوطني، ٥٤٠٠ مراقب ميداني، غطوا أكثر من ٨٠٪ من مراكز الاقتراع في البلاد. وقد استخدمت منظمة مراقبة الانتخابات الوطنية، بمساعدة المعهد، نظاماً مبتكراً يُجمع المعلومات وتحليلها سريعاً، هو خدمة الرسائل القصيرة عبر الهاتف الخليوي، نتيجةً لذلك، ساعد التقدير المستقل للانتخابات الذي أجرته هذه المنظمة على تثبيت الثقة بالنتائج الرسمية للانتخابات.

أمّا في **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، فقد ساعد المعهد الديمقراطي الوطني على منح الديمقراطيين فرص تبادل الخبرات وبناء أنظمة الدعم. فأسّس قادةُ الأحزاب السياسية من مختلف التيارات الديمقراطية "مؤتمر الديمقراطيين في العالم الإسلامي". لوضع برنامج خاص بالحكم الديمقراطي والسياسات التي تلبّي حاجات المواطنين. أمّا النساء العربيات، فقد حصلن على تمثيل أكبر في البرلمان المغربي، ونلن حقّ الاقتراع في الكويت. وفزن بمناصب محلية ووطنية في الأردن. وشغلن مناصب انتخابية في منطقة الخليج. وشكّلن شبكة العمل الخاصة بالنساء السعوديات، بدورها، تقوم مجموعاتٌ ناشئة من الناشطين المدنيين بتقييم الأنظمة الانتخابية، بموازاة الجهود الرامية إلى تحسين المراقبة الانتخابية المحلية. فضلاً عن ذلك، عملت شبكاتٌ من أعضاء المجالس البلدية على التأثير في النقاشات المتعلقة بالسياسات العامة وزيادة التنسيق بين الهيئات الحكومية المحلية.

أمّا في **أفغانستان**، فقد ارتبطت إحدى المبادرات التي أطلقها المعهد الديمقراطي الوطني بالعمل مع ممثلي الجمعية الوطنية الذين يشكّلون عماد الشبكة النسائية البرلمانية. وتتألف هذه الشبكة من مجموعة ناشطين في الحكومة والمجتمع المدني، تمّ يعملون على إقرار التشاريع المناسبة والتأثير على السياسات الحكومية في القضايا التي تهمّ النساء. كما تشجّع الشبكة، بدعمٍ من المعهد الديمقراطي الوطني، على دمج النساء في كافة نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في أفغانستان. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المبادرات العمل الحثيث من أجل إقرار التشريعات الخاصة بمكافحة العنف ضدّ النساء وتعديل القانون المدني بهدف المساواة بين الجنسين وطلب المزيد من التمويل الحكومي لتعليم الفتيات.

بفضل اتفاق السلام الشامل الذي أبرم عام ٢٠٠٥، بدأت **السودان** تنتقل من نزاع استمرّ عقوداً، نحو نظام ديمقراطي جديد. وأخذ المعهد الديمقراطي الوطني يعمل لسدّ الثغرة بين المواطنين والحكومة، في هذا الإطار، أنتج المعهد، بالاشتراك مع الإذاعة السودانية، برنامجاً إذاعياً حول التربية المدنية، بعنوان "فلنتحاور"، لتقديم معلوماتٍ حول المؤسسات والإجراءات الحكومية الجديدة، كالإحصاء الوطني للسكان. وتشجيع المواطنين على النقاش في ما بينهم والمشاركة في العملية السياسية التي تتطوّر في البلاد. كما يقوم المعهد بتوزيع ٢٥٠ ألف مذياع يعمل يدوياً أو بالطاقة الشمسية، لتوعية أكثر من ثمانية ملايين شخص في ١٥ ألف قرية جنوب السودان. وضمن المناطق الثلاث: أبيي وجنوب قردفان والنيل الأزرق.

أقدم العديد من أعضاء الهيئة التشريعية في **مقدونيا** على افتتاح مكاتب انتخابية بمساعدة المعهد الديمقراطي الوطني، بعد أن لاحظوا كيف يتواصل نظراؤهم في المجر مع المواطنين. وما لبث تحرّكهم هذا أن تنامى حتى أدّى إلى إنشاء حوالى خمسين مكتباً في مختلف أنحاء البلاد. وسرعان ما أصبحت هذه المكاتب أفنيةً فعّالة، يلجأ إليها المواطنون من مختلف الخلفيات الإثنية والانتماءات السياسية للتواصل مع ممثليهم. في هذا الإطار، طرح أكثر من ١٢٥ ألف زائر قضايا كمساعدات التعليم والتقاعد. وقد أُدرجت طلباتهم ضمن قاعدة بيانات مبرمجة. فبدأت هذه المكاتب، شيئاً فشيئاً، تمارس عملها بصفةٍ دائمة. حيث انتقلت من تلقّي المنح المالية والعينية من حكومات أوروبا وأميركا الشمالية، إلى الحصول على تمويل مباشر من البرلمان المقدوني.

بعد انتقال **أندونيسيا** من النظام المتسلّط، حصلت الحكومات المحلية والإقليمية على صلاحيات جديدة خاصة بالموازنات المحلية، ما دعا إلى إنشاء مجموعات المراقبة المدنية لرصد الإنفاق العام. وقد وضع المعهد الديمقراطي الوطني برنامجاً لمساعدة المواطنين في ١٤ مقاطعة على أداء دورٍ فعّال في إعداد الموازنة والمساءلة. وأتت جهوده هذه إلى تحسين الخدمات على نحوٍ جعل المستوصفات المحلية أكثر تجاوباً مع شكاوى المواطنين ووضع حدّاً للتجمعات التي كانت تفرض رسوماً غير شرعية تسهم في تحويل الأموال بعيداً عن المدارس المحلية في شرق جافا.

في **أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان**، أنشأ المعهد الديمقراطي الوطني ٢٨ مركزاً معلوماتياً يساعد في زيادة الوصول إلى المصادر المستقلة للمعلومات. ويعزّز من مشاركة المواطنين. تقع هذه المراكز خارج المدن المهمة. وهي تصدر وتوزّع ملخصات إخبارية، كما تستضيف ورشاً تدريبية ومناقشات جماعية حول القضايا المحلية والوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تساعد المراكز في إدارة عجلة الحوار بين المواطنين والحكومات المحلية. وقد كانت وراء إنشاء الشبكات والمنظمات المدنية. تجدر الإشارة إلى أنّ أكثر من ٨٥٠٠ شخص يستفيدون من خدمات المراكز شهرياً لكسب المعلومات والمهارات والفرص، بهدف المشاركة بشكلٍ أكثر فعالية في الحياة المدنية ومساءلة المسؤولين المنتخبين.

بناء الأحزاب السياسية

يتعاون المعهد الديمقراطي الوطني مع شركائه حول أساليب بناء الأحزاب السياسية. فيبحث معهم في الإجراءات الديمقراطية الداخلية وعملية اختيار المرشحين واستطلاعات الرأي وتطوير البرامج الانتخابية. فضلاً عن التواصل مع الناخبين. بالإضافة إلى ذلك، يساعد المعهد في تطوير الأحزاب تنظيمياً على المدى الطويل. كما يعزّز مشاركتها في الانتخابات. ويصوغ قواعد السلوك. ويخفّف من حدة النزاعات السياسية. ويساعد الأحزاب على المشاركة البنّاءة في الحكم. كما يعمل المعهد على تعزيز الحوار بين الأطراف الحزبية.

المعهد الديمقراطي الوطني منظمة غير حزبية. تعتزّ بكونها تنهل من تقاليد الحزب الديمقراطي الأميركي وتسعى برامج المعهد إلى الدفع قدماً بالقيم العالمية. ودعم كافة أشكال أنظمة الحكم الديمقراطية. عوضاً عن دعم أحزاب أو إيديولوجيات معيّنة. والمعهد هو المنظمة الوحيدة التي تحظى بتمثيلٍ رسميّ ضمن تجمعات الأحزاب السياسية الدولية التالية: الاشتراكية الديمقراطية الدولية، الليبرالية الدولية، والمنظمة الدولية للأحزاب الوسطية الديمقراطية. مع الإشارة إلى أنّ هذه التجمعات "الدولية" تمثّل مجتمعةً حوالى ٣٥٠ حزباً في ١٥٠ دولة. وقد سعى المعهد الديمقراطي الوطني وهذه التجمعات إلى تسليط المزيد من الضوء على الدور الأساسي الذي تؤديه تنمية الأحزاب السياسية في ترسيخ الأنظمة الديمقراطية.

الحكم الديمقراطي

أثبتت الدراسات أنّ الحكم الديمقراطي الفعّال يعتمد على وجود هيئة تشريعية وطنية قوية. في هذا الإطار، يتعاون المعهد الديمقراطي الوطني مع الهيئات التشريعية من مختلف أنحاء العالم، بهدف تقديم المساعدة للمشرّعين والعاملين في المجالس التشريعية. من خلال تعزيز دور اللجان البرلمانية والمراقبة التشريعية والأنظمة الداخلية والوصول إلى المعلومات والكتل الحزبية والتواصل مع الناخبين. كما يساعد المعهدُ الوزارات ومكاتب رؤساء الوزراء ورؤساء الجمهورية على أداء مهامها بشكلٍ أكثر فعالية وتحسين مستوى اتصالها بالمواطنين والتجاوب أكثر مع الجمهور بصورة عامة. فضلاً عن ذلك. يدعم المعهد الديمقراطي الوطني الجهود التي تبذلها المجالس الإقليمية والحكومات المحلية للتجاوب بشكلٍ أفضل مع حاجات المواطنين.

النساء في السياسة

يتشارك المعهد الديمقراطي الوطني مع الديمقراطيين حول العالم لتطوير الاستراتيجيات الآيلة إلى زيادة مشاركة النساء في السياسة. من خلال توفير بيئة تسمح للمرأة أن تدافع عن سياسات عامة تختارها، وترشّح بنجاح لمنصبٍ سياسيّ وتحكم بشكلٍ فعّال وتشارك مشاركةً واسعة في كافة أوجه الحياة المدنية والسياسية. في هذا الإطار، تشجّع مبادرةُ "فوزوا مع النساء" التي أطلقها المعهد الاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز الأدوار القيادية التي تؤديها النساء في الأحزاب السياسية. أمّا منتدى "آي نو بوليتيكس" (iKNOW Politics)، المعروف بـ"شبكة المعرفة العالمية حول النساء في السياسة" (iknowpolitics.org)، فهو مجتمع إلكتروني مخصّص لتطوير قدرات النساء ودعمهنّ في مجال السياسة. وقد درجت النساء على زيارة هذا المنتدى الإلكتروني لتبادل الخبرات في ما بينهنّ والوصول إلى المعلومات. بمعدل ٢٥٠٠ زيارة يومياً تقريباً. جديرٌ بالذكر أنّ هذا الموقع قد أنشأه المعهد الديمقراطي الوطني بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والاتحاد البرلماني الدولي.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لا شكّ في أنّ الإنترنت والهواتف الخليوية وغيرها من الوسائل التكنولوجية تساعد المواطنين على الانخراط في السياسة بشكلٍ مبتكر وأكثر تشاركيةً. ويكثّف المعهد، المندرج ضمن "أفضل عشر مؤسسات تغيّر عالم الإنترنت والسياسة"، التكنولوجيا الجديدة لمعالجة التحديات السياسية الفريدة من نوعها التي تواجهها الأنظمة الديمقراطية الناشئة. من الأمثلة على ذلك، الوسائل المبتكرة في استخدام الرسائل الهاتفية القصيرة أثناء مراقبة الانتخابات في أندونيسيا والجبل الأسود وألبانيا وسيراليون وغيرها. فضلاً عن وضع الاستراتيجيات المتعلقة بالإنترنت والأدوات الخاصة بقاعدة البيانات، للمساعدة على بناء الأحزاب السياسية وإصلاح الإجراءات البرلمانية. بالإضافة إلى ذلك، ينشئ المعهد الديمقراطي الوطني بوابات إلكترونية لتأمين صلة وصل بين الطامحين إلى خوض المجال الديمقراطي والناشطين حول العالم، على غرار "أصوات"، وهو مرجع إلكتروني للناشطين الناطقين باللغة العربية في الشرق الأوسط.

الانتخابات

يتعاون المعهد الديمقراطي الوطني مع أحزاب سياسية ومنظمات مدنية في برامج توعية الناخبين والمواطنين وإصلاح القوانين الانتخابية ومراقبة مراحل العملية الانتخابية كافة. فمن شأن هذه البرامج أن تعزّز الثقة العامة والمساءلة وشرعية الحكومات. وقد عمل المعهد مع أكثر من ٣٠٠ ائتلاف ومجموعة مدنية في ٧٤ دولة، ما دفع إلى استقطاب حوالى مليوني مراقب للانتخابات؛ وتعامل مع مئات الأحزاب الداعية إلى النزاهة الانتخابية ونظّم ما يفوق المئة بعثة دولية لمراقبة الانتخابات حول العالم. بالإضافة إلى ذلك، أدّى المعهد الديمقراطي الوطني دوراً رياديّاً في إرساء معايير المراقبة الدولية للانتخابات.

المشاركة المدنية

لعلّ أحد الأهداف الشاملة التي ترمي إليها برامج المعهد الديمقراطي الوطني الخاصة بالمشاركة المدنية هي ترسيخ الديمقراطية، بحيث تؤمّن خمسينات ملموسة في حياة المواطنين. ولا شكّ في أنّ إلحاح الديمقراطية يتطلّب مشاركة مواطنين واعين وناشطين. يعرفون كيف يعبّرون عن اهتماماتهم. ويتحركون بشكلٍ جماعي. كما يقومون بمساءلة المسؤولين الحكوميين. في هذا الإطار، من شأن البرامج المدنية الخاصة بالمعهد. كتوعية المواطنين والناخبين والجهود الرامية إلى تشجيع التصويت وتنظيم القضايا والمدافعة ومراقبة الموازنة وشؤون الحكم. أن تساعد المواطنين على المشاركة بنشاط في العملية الانتخابية. وتشكّل صلة وصل بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين.